The Hamzat al-Wasl and al-Qat'a in Al-Lama'h and its Annotations: A linguistic Study

Yathrib Usama Quam
Baghdad University/ College of Arts/ Department of Arabic
yathrib.osama@coart.uobaghdad.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v2i143.3906

Abstract

The hamzat of Qata' and wasl is one of the phonetic phenomenon in the Arabic language, and Ibn Jinni paid great attention to it in his book Al-Luma' in Arabic, as he proceeded to differentiate between them according to linguistic features (phonetic, morphological, grammatical and semantic).

The book Al-Luma' has drawn the attention of a number of commentators, and they followed Ibn Jinni in codifying these rules to differentiate between the Hamzah Al-Qata' and Al-Wasl and added to it. In the chapter on Hamzat al-Qata' wa al-Wasl, most of the rules were based on the pronunciation of the hamza and the non-pronunciation of it, and the distinction between the original and what is added to it. And that the name has two letters in the hamzat al-qata' and is only on three or more letters in the hamzat al-wasl, and the differentiation relied on changing the hamza from al-wasl into al-qat', from the singular case to the plural case.

In addition, the research discussed the origins of the non-referenced names to show the origin of the connection in them, and the research shed light on some of the opinions that disagreed with Ibn Jinni and discussed them. It came on the authority of the commentators, and others that differed from Ibn Jinni, which are few, and a third that added to what he came with, in addition to the explanation and detail provided by the commentators of the opinions contained in the Book of Al-Lama' regarding the hamzats of Qat'a and wasl.

Keywords: Ibn Jinni, Hamzat al-Qat', Hamzat al-Wasl, and al-Lama'.

ألفات القطع والوصل في اللمع وشروحه: دراسة لغوية

م.م يثرب أسامة قوام
ماجستير آداب – لغة عربية
كلية الآداب – جامعة بغداد

(مُلَخَّصُ البَحث)

تعدُّ همزة القطع والوصل من الظواهر الصوتية في اللغة العربية، وقد أولاها ابن جني اهتماما كبيرًا في كتابه اللمع في العربية، إذ عمد إلى التفريق بينهما وفق أسس لغوية، (صوتية وصرفية ونحوية و دلالية)، وقد حظي كتاب اللمع باهتمام عدد من الشراح وقد اتبعوا ابن جني في تقنين هذه الأسس للتفريق بين همزتي القطع والوصل وزادوا عليه، فكانت آراؤهم تتمة لما جاء به، وقد اهتم البحث بجمع هذه الآراء ومناقشتها وتأصليها بالرجوع إلى آراء القدماء، والنظر بما جاء به المتأخرون في باب همزتي القطع والوصل، فكانت أغلب القواعد تستند إلى النطق بالهمزة وعدم النطق بها والتفريق بين الأصل والمزيد منها، وأن يكون الاسم على حرفين في همزة القطع ولا يكون إلا على ثلاثة أحرف أو أكثر في همزة الوصل، كما اعتمد التفريق على تغيير الهمزة من وصل إلى قطع من حالة الإفراد إلى حالة الجمع ، فضلا عن ذلك فقد ناقش البحث أصول الأسماء غير المصادر لبيان أصل الوصل فيها، وقد سلط البحث الضوء على بعض الآراء التي خالفت ابن جني وناقشها، وقد انقسمت الآراء في مواجهة آراء ابن جني على ثلاثة أنواع، آراء وافقت ابن جني وكان لهذه الآراء الغلبة في ما جاء عن الشراح، وأخرى خالفت ابن جني وهي قليلة، وثالثة زادت على ما جاء به، فضلًا عمّا قدمه الشّراح من توضيح وفصيل للآراء الواردة في كتاب اللمع في ما يتعلق بهمزتي القطع والوصل.

الكلمات الافتتاحية: ابن جني، همزة القطع، همزة الوصل، اللمع.

المقدمة

ألفات القطع والوصل هو عنوان الباب الذي اعتمده ابن جني في كتاب اللمع في العربية قاصدا همزة القطع والوصل، وقد جرى التسامح على تسمية الهمزة بالألف عند النحاة على الرغم مما بينهما من اختلاف، فاخترت لفظة الألفات جريا على ما ذهب إليه ابن جني والشّراح من بعده، وقد تطرق البحث إلى ما جاء عن ابن جني في التفريق بين همزة القطع وهمزة الوصل في الاسم والفعل والحرف، فجمع البحث آراء ابن جني وآراء الشّراح وأصّل

لهذه الآراء محاولاً توضيح بعض الآراء ومناقشته، وضم هذا البحث ستة شروح لكتاب اللمع وهي:

١. شرح اللمع لابن جني ،لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ (المتوفى سنة ٤٤٢هـ) تحقيق وتقديم: الدكتور فتحي حسانين .
٢. شرح اللمع، صنفه ابن بَرهان العكبريّ، (المتوفى سنة٤٥٦هـ)،تحقيق: الدكتور فائز فارس.
٣. شرح اللمع في النحو، تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ الضرير (المتوفى سنة٤٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد ، تصدير: الدكتور رمضان عبد التواب.
٤. كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء الشريف عمر ابن إبراهيم الكوفيّ (المتوفى سنة ٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علاء الدين حمويه.
٥. شرح اللمع للأصفهانيّ، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (المتوفى سنة ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور إبراهيم بن محمد أبوعبأة.
٦. توجيه اللمع، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز(المتوفى سنة ٦٣٧هـ)، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني ،دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب.

ألفات القطع والوصل:

ذكر ابن جني الألفات في أوائل الكلم وقسمها على ضربين إذ قال : " الألفات في أوائل الكلم على ضربين: همزة قطع وهمزة وصل، فهمزة القطع هي التي ينقطع – باللفظ بها – ما قبلها عمَّا بعدها ، وهمزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل لأنّها إنَّما جيء بها توصُّلاً إلى النطق بالساكن لمَّا لم يكن الابتداء به، فإذا اتصل ما بعدها بما قبلها، حُذفت للاستغناء عنها"،(ابن جني، ١٩٨٢، ص٣٤٦)، وأوضح أنَّ كلَّ همزة وقعت في أوَّل كلمة هي همزة قطع، نحو: (أخَذَ، وأُخِذَ، وأصرَّ وأكَرم، وأحَسَنَ، وإخليجٍ، وإطريحٍ، وإسنامٍ، وإمخاضٍ)، وأنَّ همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث: الاسم والفعل والحرف (ابن جني ،١٩٨٢، ص٣٤٧)، وقد وافقه الثمانينيّ والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز (الثمانينيّ،٢٠١٠ ص٩٦٩/٢) (الواسطيّ ٢٠٠٠، ص٢٦٠)(الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٥٢)(الأصفهانيّ، ١٩٩٠، ص٧٩١)(ابن الخباز،٢٠٠٢، ص٥٧٠)، وهو موافق لما ذهب إليه المتقدمون وتابعهم عليه المتأخرون (سيبويه،١٩٨٨، ص ١٥٠/٤)(المبرد،١٩٩٤، ص٨٧/٢)(ابن السَّراج ص٣٦٧/٢)(ابن الأثير ٢٠٠٠ ص٣١٢/٢)(أبو البقاء العكبريّ،١٩٩٥، ص ١٩١/٢) .

وأوضح الثمانينيّ أنَّ همزة القطع تثبت في الابتداء، والدرج، والوصل، والوقف، نحو: (أخَذَ، وإحْسَان، وأحْمَال) وأنَّها كثيرة لا حصر لها (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٩٦٩/٢)، وأنَّ

همزة الوصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، وذكر اختلاف الآراء في سبب مجيئها، فذكر أنَّه قيل : أنَّها جاءت متحركة ليتوصل بها إلى الساكن، وهو قول سيبويه، قال: "فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم والزيادة ههنا الألف الموصولة" (سيبويه، ١٩٨٨، ص٤/ ١٤٤)، وقيل: أنَّها جاءت متحركة ولا يقطع عليها إلَّا بدليل، ولمّا اجتمعت مع الساكن بعدها حركت لالتقاء الساكنين، فأمكن الابتداء بها، وقد أوضح الثمانينيّ أنَّ همزة الوصل قليلة يمكن أن تحفظ وما خرج عن مواضعها يعلم أنَّه قطع ولم يذكر لها علامات تميّزُها (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص٢/٩٧٠)، وأشار الواسطيّ إلى ما ذهب إليه الكوفيون في تقسيم الألفات المبتدأ بها في أول الكلام، وهي ستة: (همزة وصل، وهمزة قطع، وهمزة أصل، وهمزة استفهام، وهمزة المخبر عن نفسه ، وهمزة مالَمْ يُسمَّ فاعله) إلَّا أنَّه اتفق مع ابن جني و الثمانينيّ في أنَّ الألفات في أوائل الكلام عند البصريين على ضربين: همزة قطع ووصل لا ثالث لهما (الواسطيّ٢٠٠٠، ص٢٦٠)، و وافقهم الكوفيّ في أنَّها على ضربين وأنَّها تكون في الأسماء والأفعال والحروف، ومن علامات همزة القطع : أنَّها تكون فيما هو على وزن (أفْعَلَ) نحو (أحْسَنَ، وأجْمَلَ، وأكْرَمَ) وأنَّها تثبت في التصغير ، نحو (أحْمَد، وأُحَيْمِد، إصْر، وأُصَيْر)، وأنَّها تدخل في جمع التكسير فيما هو على وزن (أفعال) نحو (أجْمَالٍ، وأحْمَالٍ، وأنْيَابٍ، وأثْوَابٍ)، وتدخل في الأسماء الأعجمية نحو (إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق) (الكوفيّ٢٠٠٢، ص٦٥٣)، كما وافقهم الأصفهانيّ في أنَّ الألفات على ضربين، وأنَّ همزة القطع يُقطع اللفظ بها ما قبلها عمَّا بعدها وفي دخولها على الأسماء والأفعال، وأنَّ همزة الوصل تصل ما قبلها بما بعدها (الأصفهانيّ١٩٩٠، ص٧٩١)، أمَّا ابن الخباز فقد وافق ابن جني في تعريف همزة القطع وهمزة الوصل، وفي سبب مجيئها، وأوضح أنَّ المنطوق به لا يخلو من أن يكون معتمداً على حركةٍ في ذاته، كـ(العين) في عَمرو، أو على حركة مجاورة كـ(ميم) عَمرو، أو على مدَّةٍ قبله تجري مجرى الحركة ك(باء) دابَّة، و(صاد) حويصة (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص٥٦٩)، ثمَّ أوضح الفرق بين همزة القطع والوصل من ثلاثة أوجه، الأول: وافق فيه ابن جني في أنَّ همزة الوصل لا تثبت إلَّا في الابتداء؛ للحاجة إليها، وتسقط في الدرج؛ للاستغناء عنها، وهمزة القطع تثبت في الدرج والابتداء، الوجه الثاني: أنَّ همزة الوصل لا تكون إلَّا زائدة، وهمزة القطع تكون أصلاً، نحو: (أَخَذَ، وأُخِذَ) ومزيدة، نحو: (أَكْرَمَ، وأَصْلَحَ) وفي الأسماء (إخليج، وإطريح، وإسنام) وبدلاً، نحو: (أحد) ؛ لأنَّها من واحد، (ابن الخباز،٢٠٠٢،ص٥٧١-٥٧٢)، وهو من الآراء التي توافقت مع ما ذهب إليه القدماء وتابعهم عليه المتأخرون(المبرد،١٩٩٤، ص٢/٨٧) (ابن السّراج، ص٢/٣٦٧) (ابن الأثير،٢٠٠٠، ص٢/٣١٢). والوجه الثالث:

أنَّ الاسم يكون مع همزة القطع على حرفين، نحو: أب، وأخ، وأمه، ولا يجوز أنْ يكون مع همزة الوصل إلَّا على ثلاثة أحرف أو أكثر(ابن الخباز،٢٠٠٢، ص٥٧٢).

أمَّا ابن بَرهان فقد وافق ابن جني في ذكره لهمزة القطع والوصل، إلَّا أنَّه رأى أنَّ همزة الوصل أصلها أن تكون في الأفعال، موافقاً فيه ما ذهب إليه المتقدمون وتابعهم عليه المتأخرون (سيبويه،١٩٨٨، ص١٤٤/٤) (المبرد،١٩٩٤ ، ص٢٢٧/١) (المراديّ،٢٠٠٨، ص٥٥٣/٣)؛ لأنَّ الأفعال يعرض فيها ما يقتضي سكون أوَّلها نحو: (ذهَبَ، يَذْهبُ، وقَتَلَ، يقْتُلُ، وضَربَ يَضْربُ) وقال: " لا يصح أنْ يسكن الأوَّل ؛ لأنَّه لا يبتدأ بالساكن، ولا الآخر؛ لأنَّه حرف للإعراب، ولا العين؛ لأنَّ حركتها فارقة بين معنيين، فلم يبقَ إلَّا إسكان الفاء فقالوا: (يَضْرِبُ) "(العكبريّ،١٩٨٤، ص٦٨١/٢)، وبذلك اتفق ابن برهان مع ابن جني في أنَّ الألفات على ضربين: همزة قطع ووصل، وأنَّه لا يمكن الابتداء بالساكن، واختلف في أنَّ أصل همزة الوصل أنْ تكون للأفعال.

١- همزة القطع والوصل في الأسماء:

١-١ الأسماء غير المصادر:

فصَّل ابن جني القول في دخول همزة الوصل في الأسماء، إذ قال: " فدخولها في الأسماء في موضعين : اسم غير المصدر واسم مصدر، فأمَّا الأسماء غير المصادر، فعشرة، وهي:(ابنٌ، وابنةٌ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، واثنانِ، واثنتانِ، واسمٌ، واستٌ، وابنمٌ، وايمنُ اللهِ) "(ابن جني،١٩٨٢، ص٣٤٨)، وقد وافقه الثمانينيّ والواسطيّ، والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص٩٧٠/٢) (الواسطيّ ،٢٠٠٠، ص٢٦٠)(الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٥٤ -٦٥٦) (الأصفهانيّ، ١٩٩٠، ص٧٩١- ٧٩٥)، (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص ٥٧٢-٥٧٣)، وهو موافق لما ذهب إليه المتقدمون وتابعهم عليه المتأخرون (المبرد، ص ٩٣/٢-٩٤) (ابن السّراج،٢٦٨/٢) (الجزوليّ ،ص ٢٣٣)(الأندلسيّ،١٩٩٨، ص ٥٤٥/٢)، وذكر الثمانينيّ دخول همزة الوصل في الأسماء المصادر وغير المصادر، إلَّا أنَّه خالفه في عدد الأسماء غير المصادر فذكر منها (ابن) وأوضح أنَّ فيها لغتين: (ابْنٌ، وابْنمٌ)، وذكر (ابْنَةٌ، واثْنَانِ، واثْنَتَان، وامْرُؤ، واسْمٌ، واستٌ، وأيمنُ اللهِ) ولم يذكر (امْرَأة)، وأفاض في ذكر تثنية المصادر وغير المصادر، إذ أوضح أنَّ همزتها تكون في التثنية همزة وصل، نحو: (انْطلاقَيْنِ، واسْتخراجَيْنِ، وانْبعاثَيْنِ، واسمَيْنِ، واسْتَيْنِ، وامْرأتَيْنِ)، ومن الجدير بالذكر أنَّه أورد (امرأتَينِ) بهمزة وصل في تثنيتها، ولم يذكرها في الإفراد ضمن الأسماء غير المصادر، وأوضح أيضاً أنَّ هذه الأسماء في حال جمعها جمع تكسير تكون همزتها همزة قطع نحو (أبْنَاء، وأسْمَاء، وأسْتَاء)، وما جمع منها بالألف والتاء فهمزته همزة وصل نحو:

انطلاقات واستخراجات، وأنَّ ما خرج عن هذه الأسماء فهمزته همزة قطع (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص٢/٩٧٠).

أمَّا الواسطيّ فقد وافق ابن جني في أنَّ همزة الوصل تدخل في الأسماء نحو: (اسم) وأنَّ كلّ ألف يبتدأ بها الكلام فهي قطع ، نحو:(أكْرَمَ ، وأصْبَعَ ، وأَنا) وأنَّ همزة الوصل تكون في الاسم والفعل والحرف ، كما وافقه في الأسماء غير المصادر، وعدّها عشرة، وأفاض في قوله : " وكان الأصل ألّا تدخل همزة الوصل في الأسماء، كما لم تدخل على الأفعال المضارعة ، وإنَّما دخلت على هذه الأسماء، لمَّا دخلها الاعتلال، وذلك أنَّهم حذفوا لاماتها، وسكَّنوا أوائلها فلم يُمكن الابتداء بها فجاءوا بهمزة الوصل ليُمكن النطق بالساكن" (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص٢٦٠)، وأوضح أنَّ امرؤ وامرأة لم يحذفوا لاماتها فلزم تسكين أوائلها فسكنتْ؛ لأنَّ الهمزة في أخر (امرئ، وامرأة) كانت تخفف وكان ذلك كالإعلال لها (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص٢٦١)، وهو رأي موافق لِما ذهب إليه المتقدمون وعليه المتأخرون وذهب الكوفيّ إلى أنّه ليس في الأسماء غير المصادر ما ألفه ألف وصل، سوى الأسماء العشرة التي ذكرها ابن جني، وأوضح أنَّ سبب دخول ألف الوصل على هذه الأسماء أنَّها سقط منها حرف الاعتلال فسكنت أوائلها فأدخلوا عليها همزة الوصل لتكون عوضاً عن المحذوف منها، ثمَّ أفاض في ذكر أصول هذه الأسماء، إذ ذهب إلى أنَّ(ابنٌ) أصله (بَنَوٌ) أو (بَنَيٌ)، وأمَّا اثنان فأصله (ثنيان)؛ لأنَّه من (ثَنَيتُ) ، والأصل في اسمٌ (سُمْوٌ) بكسر السين وضمها ، مِن سما يسمو، وأنَّ (استٌ) أصله (سَتَهٌ)، وأمَّا (أمرؤٌ) فشُبهتْ همزته بحرف معتل لِما لحقها مِن التخفيف، وأمَّا (ابنمٌ) فزيدت الميم للتوكيد والمبالغة (الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٥٥).

وكذلك فعل الأصفهانيّ في ذكره لأصول الأسماء غير المصادر إذ ذكر أنَّ (ابن) أصله بَنَوٌ؛ لأنَّ جمعه بنون وأصل (بنون) بنوون، حذفوا الواو للاستثقال ، وسكنوا الباء، وأدخلوا عليها الهمزة للوصول إلى الساكن فصارت (ابن)، وأوضح أنَّ (اسم) أصله (سِمْوٌ) وأنَّهم حذفوا الواو منه فبقي الاسم على حرفين فأسكنوا السين ثم أضيفت الألف للتوصل بها إلى الساكن فقالوا: اسم، واحتج على الرأي القائل: أنَّه يمكن أنْ يكون أصله سَمَوٌ؛ لأنَّه يجمع على أسماء، و(أفْعَال) جمع (فَعَل) نحو: (جَبَل ، وأجْبَال، وأسَد ، وآسَاد)، بأنَّ (أفْعَال) يكون جمعاً للأبنية الثلاثية كلّها، إلَّا (فَعْل) بسكون العين لأنَّ جمعه يكون على (أفْعُل)، ثم أوضح أنَّ جموع الثلاثي تتداخل، ويجوز أنْ يكون أصله (فِعْل) ثم يأتي جمعه على (أفْعَال) (الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص٧٩٢-٧٩٣)، واستدل بقول الشاعر على أنَّ أصله (سِمْوٌ) بكسر السين (البيت لرجل من كلب ، ابن الأعرابي، ١٣) (المبرد،١٩٩٤، ص١/٢٢٩)(ابن السّراج، ص٣/٣٢٢)(أبو البركات الأنباريّ، ٢٠٠٣، ص٢/ ٧٠٩).

باسم الذي في كلِّ سورةٍ سِمْه قد وردت على طريقٍ نَعْلمه

وأوضح أنَّ (اثنان) و(اثنتان) أصلها (ثنوان) و(وثنوتان) وأنّهما في الأصل (ثِنْوٌ) و(ثِنْيٌ) والمحذوف هو الياء أو الواو ، ولمّا حذفوا الياء قالوا: ثنتان ، وأنَّ أصل (اسْتٌ) (ستةٌ) مستدلاً بقولهم: اسْتَاه، في الجمع، وسُتَيهْ في التصغير وأنَّهم حذفوا الهاء؛ لأنَّ بين الهاء وبين حروف المدِّ واللين مشابهة ؛ لأنَّها من مخرج واحد، فلمَّا حذفوا الهاء بقي الاسم على حرفٍ واحد فأسكنوا الأوَّل وأدخلوا ألف الوصل فقالوا : است، وأوضح أنَّ امرؤ أصلها مَرْءٌ، أسكنوا الميم على غير قياس وأدخلوا عليها ألف الوصل وأتبعوا الراء الهمزة فقالوا : امرُؤ وامُرَءاً وامْرِئ ، فحركة الراء تابعة لحركة الهمزة (الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص ٧٩٢-٧٩٥)، أمَّا ابن بَرهان فلم يذكر ما ذكر ابن جني و الثمانينيّ من الأسماء غير المصادر سوى خمسة، إذ ذكر (ابنمٌ ، وامرؤٌ) وذهب إلى بيان الضمة إذ رأى أنّها تابعة لا ثبات لها، وذكر (اثنان ، واثنتان) وأوضح أنَّ لامها ياءُ؛ بدليل أنَّك تقول : ثَنَيْتُ ، كما لم يذكر أصول هذه الأسماء ولا سبب دخول همزة الوصل عليها ، وبذلك خالف ابن برهان ابن جني وبقية الشرَّاح (العكبريّ،١٩٨٤، ص ٢/٦٨٥- ٦٨٧).

٢- الأسماء المصادر :

ذكر ابن جني دخول همزة الوصل على الاسم المصدر، إذ قال: "وأمَّا الأسماء المصادر، فهي : كل مصدر ماضيه متجاوزٌ لأربعة أحرف وفي أوله همزة ، وذلك نحو (اسْتِخْرَاجٌ ، واطْلَاقٌ، واصْفِرَارٌ ، واحْمِرَارٌ) لأنَّ الماضي متجاوزٌ للأربعة ، في أوَّله همزة، وذلك نحو : اسْتَخْرَجَ ، وانْطَلَقَ، واصْفَرَّ واحْمَرَّ ، فهذا دخولها في الاسم" (ابن جني،١٩٨٢، ص ٣٤٨) وقد وافقه الثمانينيّ وابن برهان والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٢/٩٧٠)(الواسطيّ،٢٠٠٠، ص ٢٦١)(الكوفيّ،٢٠٠٢، ص ٦٥٤،٦٥٦)(الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص٧٩١)(ابن الخباز،٢٠٠٢، ص ٥٧٤) وجاء رأيهم موافقاً لِما ذهب اليه المتقدمون وعليه المتأخرون (سيبويه،١٩٨٨، ص ٤/ ٧٨-٧٩) (المبرد، ١٩٩٤، ص ٢/١٠١- ١٠٢)(ابن السّراج، ص ٢/٣٦٧)(أبو البركات الأنباريّ،٢٠٠٣، ص ٢٧٥) (الرضيّ،١٩٧٥، ص ٢/٢٦٠) (أبو الفداء،٢٠٠٠، ص ١٩٨/٢). وأوضح الثمانينيّ أنَّ همزة الوصل تدخل في المصادر إذا كان الفعل الماضي منها على خمسة أحرف أو ستة أحرف وفي أوله همزة وصل، نحو: استخرج استخراجاً، واستكبر استكباراً، وانبعثَ انبعاثاً، واحرنجمَ احرنجاماً، واطمأنَ اطمئنانا، واقشعرَ اقشعراراً، وانطلقَ انطلاقاً ، واقتطعَ اقتطاعاً ، واحتملَ احتمالاً ، واحمارَّ احميراراً، واغدودن اغديداناً، ثم ذكر تثنية هذه المصادر وبيّن أنَّ همزتها في التثنية تكون همزة وصل ، نحو : (انطلاقين ، واستخراجين ، وانبعاثين) (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٢/٩٧٠)، ورأى ابن بَرهان أنَّ (لام) اثنينِ

ياءً بدليل قولهم: ثنيت، وأوضح أنَّ الأسماء لا تثبت على حال واحد، إذ يتطرق عليها الترخيم والتكسير والتحقير والنسب، وأنَّ لها قوة الفعل التي ليس للحرف، وأنَّهما يكونان خبراً، وأنَّهما يشتقان، ويتصرفان، ضاهوا بقبيل منها الفعل، حذفت لامه، وراموا العوض فأسكنوا أوله، ليدخلوا همزة الوصل عليه عوضاً من المحذوف، ولأنَّ ابن برهان يرى أنّ الأصل في همزة الوصل أنْ تكون في الأفعال؛ شبَّه الأسماء بالأفعال وحملها عليها (العكبريّ،١٩٨٤، ص ٦٨٥/٢)، كما حملها على المصادر قياساً على أفعالها فقال: " لما ثبتت الهمزة في الأفعال جاءت في مصادرها ؛ لأنَّ الأفعال والمصادر على مثال الواحد " (العكبريّ،١٩٨٤، ص ٦٨٦/٢) ، إلَّا أنَّه لم يذكر ما ذكره ابن جني في أنَّ دخول همزة الوصل في كل مصدر ماضيه متجاوز لأربعة أحرف وفي أوله همزة (ابن جني،١٩٨٢، ص٣٤٨).

وذهب الواسطيّ إلى أنّ المصادر تعتبر بأفعالها، فإنْ كانت الألف في أفعالها همزتها همزة قطع فهي في المصدر كذلك، نحو: (أُنْفِقُ إنفاقًا)، وكذلك إنْ كان الألف في الأفعال وصل فهي في مصادرها وصلاً، نحو: (استخرج استخراجاً) وأوضح أنَّ الف (استخرج) وصل لأنَّها زائدة على أربعة فتكون الألف (استخراج) وصل – أيضاً– لأنَّ المصادر محمولة على أفعالها وما بقي بعد ذلك فهمزته همزة قطع (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص٢٦١)، وهو بذلك لم يخالف ابن جني، بل وافقه وزاد عليه في ذكر همزة القطع في الأسماء وفي أنَّ المصادر محمولة على أفعالها في همزتي القطع والوصل .

وكذلك فعل الكوفيّ إذ إنَّه حمل المصادر على أفعالها ألَّا أنَّه ذكر أنّ لها تسعة أبنية، سبعة منها ثلاثية، واثنان رباعية، فالثلاثية : (انفعلت) نحو: (انطلقتُ، انطلاقاً)، و(افعَلْلتُ)، نحو : احمررتُ احمراراً، و(افتعلتُ) نحو: احتسبتُ احتساباً، و(استفعلتُ) نحو: استخرجتُ استخراجاً، و(افعللتُ) نحو: اقعنسستُ اقعنساساً، و(افعاللت) نحو: اشهابيتُ اشهاباباً، و(افعوَّلت) نحو: اجلوَّدت اجلوداداً، و(افعوعلت)، نحو: اغدودنتُ، اغديداناً، واللذان أصلهما رباعي، (اقشعررت، واحرنجمت)، ولاحظ أنَّ جميع هذه الأفعال ألفها مكسورة، إلَّا أن يكون الثالث مضموماً فتضمَّها، نحو: (أُستُضْعِفَ، وأُستُحْقِرَ)، وأنَّ مصادر هذه الأفعال جميعها ألفه ألف وصل، موافقا لرأي ابن السّراج في قوله: "فألف الوصل في الفعل في الابتداء مكسورة أبداً إلّا أنْ يكون الثالث مضموما فتضمها نحو قولك: أُقتُل، أُستُضعف، احتقر، أُحرُنجم والمصادر الجارية على هذه الأفعال كلها وأوائلها ألفات الوصل مثلها في الفعل ولا تكون إلّا مكسورة " (ابن السّراج، ص٣٦٨/٢)، ثم ذكر ما يفرق في (أكرم إكراماً ، وأجمل إجمالاً) من أنَّ ألفها في المصادر مكسورة وفي الأفعال مفتوحة ليجعله فارقاً بين الجمع والمصدر ففي المصدر تكون الهمزة مكسورة وفي الجمع تكون مفتوحة نحو: "أدبار السجود" قُرأتْ بالفتح والكسر فمَن فتح أراد الجمع ومَن كسَر أراد المصدر

(الكوفيّ،٢٠٠٢، ص ٦٥٥- ٦٥٦)، أمَّا الأصفهانيّ فقد اكتفى بموافقته لابن جني في أنَّ الأسماء المصادر هي كلّ مصدرٍ ماضيه متجاوز لأربعة أحرف في أوله همزة نحو (استخراج، واصفرار) تكون همزته همزة وصل (الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص٧٩٥) ، وأوضح ابن الخباز أنَّ وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل التي يمكن حصرها فيكون ما عداها همزة قطع ، وبيّن أنَّ دخولها في المصادر مبني على دخولها في أفعالها (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص٥٧٢)، وقد خالف ابن الخباز الرأي الذي ذهب إليه الكوفيّ في عدد أبنية الأفعال التي مصادرها تكون همزتها همزة وصل ، إذ ذكر الكوفيّ أنها تسعة أبنية(الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٥٥- ٦٥٦) في حين عدَّها ابن الخباز أحدَ عشر بناءً، هي: (انفعال) كانطلاق، و(افتعال)، كاكتساب، و(افعلال)، كاحمرار، و(افعيلال)، كاحميرار، و(استفعال)، كاستخراج، و(افعيعال)، كاعشيشاب، و(افعوَّال)، كاخرواط، و(افعنلال)، كسحنكاك، و(افعنلاء)، كاسلنقاء، و(افعنلال)، كاحرنجام، و(افعلال)، كاقشعرار، وأوضح أنَّ الهمزة لحقت هذه المصادر لأنّها دخلت على أفعالها (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص ٥٧٥).

همزة القطع والوصل في الأفعال:

ذكر ابن جني دخول همزة الوصل في الأفعال، إذ قال: " وأمَّا دخولها في الأفعال، ففي موضعين، أحدهما: الماضي إذا تجاوزت عدته أربعة أحرفٍ، وفي أوَّله همزة ، فهي همزة وصل، نحو: (اسْتَخْرَجَ ، واقْتَطَعَ، واشْتَرَى، واسْتَقْصَى)، والآخر: مثالُ الأمر للمواجهة من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن ما بعده، نحو قولك في الأمر: (اضْرِب، وانْطلق، واقْتطع) لأنَّك تقول: (يَضْرب، يَقْتطع، ويَنْطلق) فتفتح حرف المضارعة وتُسكن ما بعده، إلَّا أنهم قد حذفوا في بعض المواضع تخفيفاً فقالوا: (خُذ، ومُرْ ، وكُل) و قياسه (اوخذ، واومر، واوكل) وقد جاء ذلك في بعض الاستعمال) " ابن جني،١٩٨٢، ص٣٤٩ – ٣٥٠)، ووافقه الثمانينيّ والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز (الثمانينيّ، ٢٠١٠، ص ٩٧٦/٢) (الواسطيّ، ٢٠٠٠، ص٢٦١) (الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٥٧) (الأصفهانيّ، ١٩٩٠، ص ٧٩٥) (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص٥٧٥)، وهو من الآراء التي وافقوا فيها المتقدمين ووافقهم المتأخرون (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١٤٤/٤-١٤٥) (ابن السّراج، ص ١١٥/٣) (أبو البقاء العكبريّ، ١٩٩٥، ص ١٩٤/٢) (أبو الفداء،٢٠٠٠، ص ١٩٨/٢) (السيوطيّ، ص ٤٤٤/٣)، ذكر الثمانينيّ أنَّه شذَّ في الأفعال حرفان، اسقطوا الساكن من أولهما وبعدهما حرف متحرك يمكن الابتداء به نحو: (خذ، وكل) وأنَّ ألأصل فيهما (أؤخذ، وأؤكل)، فثقل عليهم الجمع بين همزتين فاستغنوا عن همزة الوصل وأسقطوا الهمزة الثانية وهي الأصل، وأوضح أنَّ في (مر) من (أمر) لغتان: منهم من لحقه بـ(خذ) وقد كثر كثرة (خذ، وكل) وأنَّ همزته ردت، ومنه ما جاء في قوله تعالى **وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ** طه:(١٣٢)،

وقوله تعالى **وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا** الأعراف(١٤٥)، وهو من الآراء التي ذهب إليها الصرفيون (ابن السّراج ، ص١١٥/٣) (ابن يعيش ٢٠٠١، ص ٢٧٧/٥) (الرضيّ،١٩٧٥، ص ٥٠/٣) (الأندلسيّ،١٩٩٨، ص.(1/243) يقول ابن السّراج:" فإنَّهم حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في :أأْكل و أاخذ وأامر فقالوا: خُذْ وكل ومر "(ابن السّراج، ص .(3/115)

ولغة ثانية : هي أن تحقق الهمزة وتدخل عليها همزة الوصل، فتقول: (أأمر)، وأوضح أنَّ ما عدا ما تقدم ذكره من الثلاثي وتكون فاؤه همزة تثبت همزته، فإذا دخلت عليه همزة الوصل وكانت مضمومة قلبت الثاني واواً في الأمر من (أُملَ، يَأْمُل): (أُومُلْ)، وإذا كانت همزة الوصل مكسورة، قلبت من همزته ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، نحو :(إيبق) و(إيأس) من أبَقَ يأبَقُ وأيسَ ييأسُ (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٩٧٧/٢)، وقد وافق في رأيه الأخير رأي سيبويه (سيبويه،١٩٨٨، ص٢٦٦/١) ، وذهب الواسطيّ إلى أنَّ همزة الوصل تدخل في الأفعال في موضعين: فتكون في ما زاد على أربعة نحو : (اسْتغفر، واسْتخرج) والأمر من الثلاثي نحو :(اضرب، واقتل) وأنَّ همزة الوصل لا تقع في فعلٍ مضارعٍ البتة، وقد ميَّز الواسطيّ بين همزة القطع التي تدخل في الفعل المضارع وبين همزة الوصل التي لا تدخله؛ لأنَّه متحرك الأوائل و أنَّها لا تدخل إلَّا على ما كان ساكن الأول (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص 261.)

ويوضح الكوفيّ أنَّ همزة الوصل تكون في فعل الأمر المأخوذ من الأفعال الثلاثية، واشترط فيه أنَّ لا يكون الفعل مدغمّا ولا معتلا، نحو:(ذَهَبَ، وخَرَجَ، وقَتَلَ، وضَرَبَ) وأفاض في أنَّ هذه الأفعال يكون مستقبلها ساكن الثاني، نحو: (يَذْهَب، ويَقْتُل، ويَخْرِج) ويعلل أنَّهم سكَّنوا الثاني ؛ لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة، فإذا أرادوا الأمر به حذفوا حرف المضارعة فبقي الساكن، فجاءوا بهمزة الوصل وهي ساكنة في الأصل؛ لأنَّ أصل كل حرف أن يكون مبنيَّاً على السكون، فحُركتْ لالتقاء الساكنين ليمكن النطق به، واستثنى منها أنْ يكون الحرف الثالث من الفعل مضموماً، فتضم الهمزة؛ لإتباع الضمة؛ ولأنَّهم يستثقلون الخروج من الكسر إلى الضم، ثم ذكر رأياً آخر قال فيه: " وقال قوم: هي في الأصل متحركة، وحركتها معتبرةٌ في الحرف الثالث من الفعل نحو(اِضْرِب)، كسرت الهمزة لأنَّك تقول في المضارع (يَضْرِب) بكسر الراء، و(أُقتُل)؛ لأنَّك تقول: (يَقتُل) بضم التاء، فأمَّا (اِعلَمْ) ومستقبله (يَعلم) بالفتح فكسرت الهمزة؛ لئلا يلتبس بفعل المُخبِرِ عن نفسه " (الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٥٣) ويبدو أنَّ الكوفيّ تبنى هذين الرأيين، ثم أوضح أنَّ الوجه في دخول همزة الوصل على الأفعال الخماسية والسداسية، وهو أنَّهم زادوا نوناً في (انفعلت) وكرهوا تحريكها؛ لئلا تجتمع أربع أحرف متحركات فزادوها ساكنة، ثم أدخلوا لسكونها ألف

الوصل وحركوها لاجتماع الساكنين، ويبيّن أنَّهم جعلوا قولهم: (طَلَقَ) من (انْطَلَقَ) بمنزلة الثلاثي وكذلك وجد أنَّهم سكنوا الفاء لما أضافوا التاء في (افتعل)، لئلا تجتمع أربعة أحرف متحركات وكذلك في (احْمَرَّ) التي أصلها (أحْمَرَرَ) (الكوفيّ، ٢٠٠٢، ص ٦٥٧)، ثم ذهب إلى بيان علَّة أنَّهم فتحوا الثلاثي وضموا الرباعي، فأوضح أنَّهم اختاروا فتح مستقبل الثلاثي لقلة حروفه وكثرته في الكلام وخفة الفتحة، وضموا الرباعي لكثرة حروفه وقلته في الكلام، ولأنَّ الضمة أثقل من الفتحة، ويعلل الكوفيّ أنَّ (خُذْ، وكُلْ، ومُرْ) لم يحتج فيهن إلى همزة لحركة الحرف الأول (الكوفيّ، ٢٠٠٢، ص٦٥٩)، وقد خالف ابن جني الذي رأى أنَّهم حذفوا للتخفيف (ابن جني، ١٩٨٢، ص٣٥٠)، أمَّا الأصفهانيّ فكان رأيه موافقاً لما ذهب إليه ابن جني، إذ أوضح أنَّ دخول همزة الوصل يكون في موضعين: أحدهما الماضي إذا تجاوز عدته أربعة أحرف وفي أوله همزة ، نحو (استخرج وانطلق)، والآخر مثال الأمر من كلّ فعل انفتح فيه حرف المضارعة وسُكِن ما بعده نحو (اضْرِب) لأنَّه من ضَرَبَ يَضْرب، وذكر أنَّهم حذفوا همزة الوصل مع فاء الفعل في قولهم : (خُذ، كُل، مُر) للتخفيف، وإنَّ أصلها (أؤخذ، وأؤكل، وأؤمر) (الأصفهانيّ ،١٩٩٠، ص ٧٩٥)، بينما أفاض ابن الخباز في ذكر أوزان الماضي إذا كان أكثر من أربعة أحرف وفي أوله همزة – بعد أن ذكر أنَّ دخولها يكون في موضعين – إذ ذكر أحد عشر بناءً، وهي : (انْفَعَلَ) كانْطَلَق، و(افْتَعَلَ) كاكْتَسَبَ، و(افْعَلَّ) كاحْمَرَّ، و(افْعَالَّ) كاحْمَارَّ، و(اسْتَفْعَلَ) كاسْتَخْرَجَ، و(افْعَوْعَلَ) كاعْشَوْشَبَ، و(افْعَوَّلَ) كاخْرَوَّطَ، و(افْعَنْلَلَ) كأسْحَنْكَكَ، و(افْعَنْلَى) كاسْلَنْقَى، و(افْعَنْلَلَ) كاحْرَنْجَمَ، و(افْعَلَلَّ) كا قْشَعَرَّ، وأوضح أنَّهم ألحقوا همزة الوصل في هذه الأفعال لأنَّها بنية طويلة، وكانت أوائلها متحركات فاستثقلوا طول البناء وكثرة الحركات فأسكنوا الأول وجاءوا بالهمزة، وبيّن أنَّ الموضع الثاني– موافقاً فيه ما ذهب إليه ابن جني – مثال الأمر من كلّ فعل أول مضارعه مفتوح وثانيه ساكن، وأوضح أنَّ الفعل المضارع (يَضْرِب، ويَنْطَلِق، ويَسْتَخْرِج) في الأمر يحذف حرف المضارعة فيبقى الثاني ساكناً فتأتي الهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن، ولم يذكر ابن جني همزة القطع في الأفعال، في حين ذهب الثمانينيّ إلى أنَّ الماضي إذا كانت عدته أربعة أحرف يُضم حرف المضارعة من مستقبله وكلُّ ألفٍ تدخله من ماضٍ، وأمر ومصدر فهي همزة قطع وأنَّ الف المخبر عن نفسه همزة قطع في كلِّ الأحوال؛ لأنَّها حرف مضارعة، والهمزة في فعل الأمر هي التي كانت في الماضي نحو (أكْرَمَ، وأحَسَنَ، وأجَمَلَ) وفي الأمر(أكْرِمْ، وأحْسِنْ، وأجْمِلْ) وقد جعلها بإزاء الدّال في (دَحَرَجَ) في الماضي، و(دَحْرِجْ) في الأمر، وكذلك تثبت الهمزة في الأمر كما ثبتت في الماضي وهي مفتوحة في كليهما (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٩٧١/٢)، وأفاض الثمانينيّ في بيان أصل بعض الأفعال كالفعل(أكَرمَ)، إذ أوضح أنَّه كان ينبغي القول في المستقبل

(أَكْرَمَ، يُؤكْرِم) و(أَخْرَجَ، يُؤَخْرِج)، قياساً على (دَحْرَجَ يُدَحْرِج)، وأنَّهم استثقلوا الجمع بين همزتين إذا أخبر المتكلم عن نفسه فقال: (أأكرم) فوجب إسقاط إحداهما، ولم يسقطوا الأولى لأنَّها حرف مضارعة، فسقطت الثانية التي كانت في الماضي؛ ولأنَّ الاستقبال وقع عند الثانية فوجبَ إسقاطها إبقاء همزة التكلم، ولمَّا سقطت في فعل التكلم سقطت في باقي حروف المضارعة؛ لئلا يختلف تصريف الفعل، وقد استشهد على أنَّ الأصل (يؤكرم) بالرجز (لا يُعرف قائله(الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٩٧٢/٢) (ابن السّراج، ١١٥/٣) (السيرافيّ،٢٠٠٨، ص٢٥٦/١)(ابن الورّاق،١٩٩٩، ص٥٥٩)(أبو البركات الأنباريّ، ٢٠٠٨، ص١٢/١) (ابن مالك،٢٠٠٢، ص: (1/194 فإنَّه أهلٌ لأنْ يؤكرما ووافقه ابن بَرهان فيما ذهب إليه(العكبريّ،١٩٨٤،ص٦٨٣/٢-٦٨٤) وأيضا الكوفيّ محتجا بالرجز نفسه (الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٥٧) برواية: ..وإنَّهُ أهلٌ لأنْ يؤكْرِما .

وقد وافقت آراؤهم رأي ابن الورّاق في قوله:" فلمّا كان قولك: أكْرم، في أوله همزة، ثم أدخلت عليه حرف المضارعة، وجب أنْ تقول: يؤكرم، كما تقول يُدحرج، إلّا أنَّهم لو قالوا: لزم المتكلم: أنّا أأكرم، فيجمع بين همزتين زائدتين، وقد وجدنا العرب تستثقل الجمع بين همزتين، والثانية منهما أصل، فتحذفهما جميعا، نحو قولك: خذ وكلّ، وهما من: أخذَ، وأكَل، فلمّا حذفت الهمزة الأصلية كان حذف الزائد لازما، وبقيت همزة المتكلم؛ لأنّها دخلت لمعنى، ثم أجروا ما في أوله حرف المضارعة مجرى الهمزة في الحذف، لئلا يختلف طريق الفعل، وإنْ اضطر الشاعر جاز أنْ يأتي به على الأصل"((ابن الورّاق،١٩٩٩، ص٥٥٩).

وتابعهم ابن الخباز فيما ذهبوا إليه إذ أوضح أنَّ أول المضارع إذا كان مضموماً وثانيه ساكناً نحو:(يُحْسِن) كانت الهمزة في الأمر همزة قطع، نحو (أحْسن) و أنَّ هذه الهمزة همزة الماضي حذفت في المضارع وأعيدتْ في الأمر، وإنْ كان ثانيه متحركاً لم يحتج في الأمر إلى همزة تقول في الأمر من (يَعِد): (عِد) (ابن الخباز،٢٠٠٢ ، ص٥٧٥)، فيما لم يتطرق الأصفهانيّ إلى ذلك.

همزة القطع والوصل في الحرف:

قال ابن جني في حديثه عن دخول همزة الوصل في الحرف: " وأمَّا دخولها في الحرف ففي موضع واحد، وهو: لام التعريف، نحو: (الغلام، والجارية) فاللام – وحدها- للتعريف والألف –قبلها- همزة وصل"، (ابن جنيّ،١٩٨٤، ص٣٥٠)، ووافقه الثمانينيّ وابن بَرهان والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز، وأجمعوا على أنَّ همزة الوصل تدخل في الحرف في موضع واحد هو لام التعريف وأنَّ اللام وحدها للتعريف وما قبلها همزة وصل (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٩٧٨/٢) (العكبريّ، ١٩٨٤، ص ٦٨٩/٢-٦٨٩) (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص ٢٦٢)(الكوفيّ،٢٠٠٢، ص ٦٥٩)(الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص٧٩٦)

(ابـن الخبـاز،٢٠٠٢، ص ٥٧٦) وهـو مـن الآراء التـي ذهـب إليهـا المتقـدمون وعليهـا المتـــأخرون (المبـــرد،١٩٩٤، ص ٩٤/٢)(المعـــريّ،٢٠٠٣، ص ٩١/١) (ابـــن النـاظم،٢٠٠٠، ص٥٩٣) (الشـاطبيّ،٢٠٠٧، ص ٤٩٧/٨) وأوضـح الثمـانينيّ أنَّ همـزة الوصل الداخلة على لام التعريف مفتوحة بلا خلاف ، وإنْ قيل لمَ فتحت فالجواب وجهان؛ الأوَّل: أنَّهم أرادوا أنْ تكون بخلاف ما يدخل على الاسم والفعل والآخر: أنَّ الحرف أثقل من الفعل؛ لأنَّه فرع عليه فاختاروا الفتحة لأنَّها أخفُّ الحركات (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص٢/٩٨٠-٩٨١)، وقال ابن بَرهان: " لمَّا كانت لام التعريف في ما مازجته بمنزلة التنكير وياء التحقير وألف التكسير سُكنتْ، وهي وحدها حرف التعريف، بدليل تخطي العامل لها، ولأنَّ التنوين يقتضي التنكير وهو حرف واحد" (العكبريّ،١٩٨٤، ص٦٨٧/٢ -٦٨٨) وذهب الواسطيّ إلى أنَّ همزة الوصل الداخلة على لام التعريف فتحت للتفريق بينها وبين ما يدخل على الاسم والفعل لاسيّما بالفتح لكثرة دورانها في الكلام (الواسطيّ، ٢٠٠٠، ص ٢٦٢) وأفاض الكوفيّ أنَّ سائر الهمزات الداخلة على الحروف هي همزات قطع ، نحو: (إنَّ، وإمَّا، أمَّا) وأوضح أنَّ همزة الوصل تكون مفتوحة للتفريق بينها وبين الهمزة الداخلة على الأسماء والأفعال فيما جاء تعليل الفتح عند ابن بَرهان مخالفا لِما علل به الثمانينيّ ومَن تابعه من الشراح، إذ أشار إلى أنّ هذه الهمزة قد شذت بالدخول على حرف معنى، ففُتحتْ للإشارة إلى هذا الشذوذ (العكبريّ،١٩٨٤، ص ٦٨٨/٢)، يتبين من هذا الرأي أنَّ القياس كسرُ هذه الهمزة والقياس ألّا تدخل على حرف من حروف المعاني، فشذ دخولها على هذا الحرف وفتحها إشعار بهذا الشذوذ، وأشار الكوفيّ إلى تعليل سيبويه بأنَّ هذه الهمزة شبِّهت بألف (أحْمَر) ففُتحت كما فتح ؛ وذلك أنَّه ما من همزة إلَّا وتسقط إذا كان قبلها كلام، إلَّا هذه الألف فإنَّها لا تسقط (سيبويه،١٩٨٨،ص٣/٣٢٥) (الكوفيّ،٢٠٠٢،ص٦٦٠).

ويبدو أنَّ هذه الهمزة شبهت بهمزة (أحْمَر) في الزيادة، ففتحت كما فُتحتْ همزة أحمر، وقد يُشبه الشيء بالشيء في موضعِ ويأخذ حركته أو حكمه، ويخالفه في أكثر من موضع.

وأشار ابن الخباز إلى رأي سيبويه واختلافه مع رأي الخليل واحتجاجه على أنَّ حرف التعريف اللام وأنَّ الهمزة قبله همزة وصل من أوجه، الأول: أنَّ الهمزة استمر حذفها في الدرج، والثاني: أنَّ لام التعريف نقيض (لا) بتنوين التنكير وذلك على حرف فيكون هذا على حرف، والثالث: أنَّ لام التعريف شديدة الامتزاج بالاسم؛ لأنَّها تغيِّر طبيعة المعنى من العموم إلى الخصوص فإذا كانت على حرف كانت أشد امتزاجاً، فيما ذهب الخليل إلى أنَّ (أل) بمنزلة (قد) والهمزة في الأصل همزة قطع وأنَّه احتجَّ على ذلك بأوجُه، الأول: إنَّ الهمزة مفتوحة ولو كانت همزة وصل لكانت مكسورة، والثاني: إنَّ (أل) مختصة بالأسماء، وإنَّ (قد) مختصة بالأفعال، فيكون على حرفين مثله، والثالث: قالوا في التذكير (أَلِي) كما قالوا:

(قَـدِي) فـدلَّ علـى أنَّـه علـى حرفين(سـيبيويه، ١٩٨٨، ص٣/٣٢٥-٣٢٦) (ابـن الخبـاز، ٢٠٠٢، ص ٥٧٦).

دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل:

أشار ابن جني إلى دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل في قوله: "ومتى استغنيت عن همزة الوصل بغيرها حذفتها، تقول في الاستفهام: أَ بنُ زيدٍ عندك؟ حذفت همزة الوصل استغناءً عنها بهمزة الاستفهام قال عبيد الله بن قيس الرقيات (عبيد الله بن قيس الرقيات،٢٠١٦، ص٥٥):

فقالت: أَبنُ قيسٍ ذا وبعضُ الشَّيبِ يُعْجِبُها

وتقول في الاستفهام: أَ شتريت لزيدٍ ثوباً؟، أ ستخرجت له مالاً، فَتُفتح لأنَّها همزة الاستفهام قال ذو الرمة)ذو الرمة،١٩٨٢، ص ١٥):

أَ سْتَحْدَثَ الرَكْبُ عَنْ أشْياعِهم خَبَرَا أمْ عادَ القلبَ مِنْ أطرَابِهِ طَرَبُ "

(ابن جني،١٩٨٢،ص ٣٥١)

ووافقه الثمانينيّ والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز(الثمانينيّ،٢٠١٠، ص٢/٩٨١) (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص٢٦٣) (الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٦١) (الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص ٧٩٦) (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص٥٧٧) وهو مما وافقوا فيه المتقدمين وتابعهم عليه المتأخرون (المبرد، ١٩٩٤، ص١/ ٨٤) (أبو البقاء العكبريّ،١٩٩٥، ص٢/ ١٩٤) (الرضي،١٩٧٥، ص٢/٢٦٨-٢٦٩) (المراديّ،٢٠٠٨،ص٣/٥٥٧) (السيوطيّ، ص٣/٤٤٦).

ويبدو أنّ اختلاف الحركة بين همزة الوصل وهمزة الاستفهام كان مسوغاً لحذ ف همزة الوصل والاستغناء عنها بهمزة الاستفهام دون التعويض عن الوصل بمدة إذ فصَّل الثمانينيّ والواسطيّ والكوفيّ وابن الخباز ما ذكره ابن جني بأنَّ همزة الاستفهام همزة قطع مفتوحة فإذا دخلت على همزة الوصل سواء أكانت مكسورة أم مضمومة تسقط همزة الوصل وثبتت همزة الاستفهام استغناءً عنها(الثمانينيّ،٢٠١٠،ص٢/٩٨١) (الواسطيّ،٢٠٠٠،ص٢٦٣) (الكوفيّ،٢٠٠٢،ص٦٦١) (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص٥٧٨)، واحتج الثمانينيّ والكوفيّ وابن الخباز بقوله تعالى: **أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ** ﴿٣٣﴾ "(الصافات: ١٥٣)، إ ذ يقرأ بالوصل والقطع فمَن وصل أراد الخبر ومَن قطع أراد الاستفهام والتقدير: أاِصطفى، فاستغني بإحداهما عن الآخرى (الثمانينيّ،٢٠١٠،ص٢/٩٨٢) (الكوفيّ،٢٠٠٢،ص٦٦١) (ابن الخباز،٢٠٠٢،ص٥٧٧)..

وأوضح ابن جني أنَّ همزة الوصل المفتوحة التي مع لام التعريف لا تحذف مع الاستفهام أيضا إذ قال: " فإن كانت الهمزة التي مع (لام) التعريف، لم تحذفها مع همزة

الاستفهام، لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام، تقول: آلرجلُ قالَ ذلك ؟ آلغلامُ ذهبَ بك ؟ ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ (الأنعام: ١٤٣) ﴿قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ﴾ (يونس: ٥٩)"(ابن جني،١٩٨٢، ص٣٥١-٣٥٢)، ووافقه الثمانينيّ والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٩٨٣/٢) (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص ٢٦٣) (الكوفيّ، ٢٠٠٢، ص٦٦١) (الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص٧٩٦) (ابن الخباز، ٢٠٠٢، ص٥٧٧-٥٧٨) وهو موافق لما ذهب إليه المتقدمون وعليه المتأخرون (سيبويه، ١٩٨٨، ص٣٢٥/٣) (المبرد، ١٩٩٤، ص ٩١/٢) (الرضي،١٩٧٥،ص٢٦٨/٢) (أبو الفداء،٢٠٠٠، ص ١٨١/٢) (السيوطي، ص٤٤٦/٣) ويعلل الثمانينيّ سبب عدم إسقاطها بأنَّ همزة الوصل مفتوحة وهمزة الاستفهام مفتوحة، فأيُّهما سقطت التبس الكلام، ولم يُعلم الاستفهام من الخبر، فيعوض من الوصل مدة، لتكون فارقة بين الاستفهام والخبر، ومثَّل لها بقوله : (الرجل منطلق) خبر، وإذا قلت: (آلرجل منطلق) استفهام، واستشهد بآيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ (الأنعام: ١٤٣) وقوله تعالى: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ (يونس:٩١) وأوضح أنَّ كلّ هذا استفهام مستنداً على وجود المدة (الثمانينيّ،٢٠١٠،ص٩٨٣/٢)، ولم يقدم الواسطيّ ما يزيد على ما قدمه ابن جني والثمانينيّ (الواسطيّ،٢٠٠٠،ص٢٦٣) ، وأشار الكوفيّ إلى رأي سيبويه في عدم جواز حذف هذه الهمزة ولو كان قبلها ألف استفهام كقولك: آلرجل قال ذاك؟ (سيبويه،١٩٨٨،ص ٣٢٥/٣) (الكوفيّ،٢٠٠٢،ص ٦٦٠)، واستشهد بقول الشاعر (المثقب العبدي،١٩٧١، ص٢١٣):

أَ أَلخَيْرُ الَّذي أَنَا أَبْتَغيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذي هُوَ يَبْتَغِيْنِي

ووافقهم الأصفهانيّ وأوضح أنَّ ألف الوصل أصل في قولنا: (آلغلام خرج) ثم أدخلوا عليه همزة الاستفهام ولم يمكن حذف همزة الوصل فأدخلوا عليها المدة لأنَّ أصله (أألرجل) فزادوا عليها المدة، فضلاً عن ذكره السبب الذي وافق به ابن جني وبقية الشراح، هو: أنَّهم لم يحذفوا لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام (الأصفهانيّ،١٩٩٠،ص ٧٩٦) وهو السبب الذي ذهب إليه ابن الخباز -أيضاً- (ابن الخباز،٢٠٠٢،ص ٥٧٨)، أمَّا ابن بَرهان فلم يشر إلى دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل، يتبين مما سبق أنَّ أمن اللبس واختلاف الحركة أو اتفاقها كان معياراً في بلورة الحكم الصرفي بجواز حذف همزة الوصل مع الاستفهام أو عدم جواز حذفها إذ أنّ اختلاف الحركة بين الهمزتين سوغ حذف الوصل استغناء عنه بالاستفهام فالحذف لا يوقع اللبس بين الاستفهام والخبر ، فيما كان اتفاق الحركة بالفتح بين الهمزتين وأمن اللبس مسوغا لامتناع حذف همزة الوصل التي مع اللام تجنبا للبس بين الاستخبار والخبر فقد اتفقتا في الحركة إذ أنَّ همزة الوصل مفتوحة كهمزة الاستفهام فأيُّهما تسقط يلتبس

الكلام فلا يُعلم الاستفهام من الخبر، وقد يعوض من همزة الوصل بمدة لتدلّ عليها ولتكون فارقة بين الاستفهام والخبر.

دخول همزة الاستفهام على همزة القطع:

لم يتطرق ابن جني إلى دخول همزة الاستفهام على همزة القطع، وتابعه على هذا ابن بَرهان والواسطيّ والأصفهانيّ وابن الخباز، فيما أشار الثمانينيّ إلى أنَّ همزة الاستفهام تدخل على همزة القطع ،وأنَّ همزة القطع تكون زائدة وتكون أصل وتكون مضمومة ، ومفتوحة ، ومكسورة، وأنَّ لها أحكام فدخولها على همزة القطع المفتوحة فيه أربعة أوجُه، الأوَّل: تحقيق الهمزتين تقول: (أأكرمت زيداً) واستشهد بقوله تعالى: ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ (يس: ١٠) والثاني: إنْ تدخل بين المحققتين ألفاً واحتج بقول الشاعر(ذي الرّمة، ١٩٨٢، ص٧٦٧):

هَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلَاجِلِ وبين ألنقَا آ أنت أَمْ أُمُّ سَالم

والثالث: أنْ تحقق الهمزة الأولى، وتلين الثانية فتجعلها بين الهمزة والألف لأنَّها مفتوحة، واستشهد بقوله تعالى ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ (المائدة: ١١٦)، والرابع: أنْ تدخل بين المحققة واللينة ألفاً؛ لأنَّ اللينة في نيَّة التحقيق، نحو: أ اكرمت زيداً، واستشهد بقوله تعالى: ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (يس:١٠) وقوله ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ (المائدة:١١٦) (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص٢/٩٨٤)، وهو مذهب أهل الحجاز واختاره أبو عمرو (ابن يعيش،٢٠٠١، ص٩/١٢٠) ، وقد وافق الكوفيّ الثمانينيّ في أحكام دخول همزة الاستفهام على همزة القطع المفتوحة في كونها على أربعة أوجه ولم يختلف معه في واحد منها (الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٦١-٦٦٢) وأفاض الثمانينيّ في ذكر دخول همزة الاستفهام على همزة القطع المكسورة وأنَّ لها أربعة أوجه، هي: الأوَّل: تحقيق الهمزتين، نحو قوله تعالى أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ (الصافات: ١٦)، والثاني: أنْ تدخل بين المحققتين ألفاً، نحو: (آ إنّك لتكرمني)، والثالث: أنْ تحقق الأولى وتلين الثانية فتجعلها بَيْنَ الهمزة والياء لأنَّها مكسورة، نحو: (أانك لتقول ذلك)، والرابع: أن تدخل بين المحققة واللينة ألفاً، فتقول: (آانك ؟)، ثم ذكر الأحكام ذاتها مع همزة القطع المضمومة (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٢/٩٨٤-٩٨٥)، فيما لم يشر الكوفيّ إلى أحوال همزة القطع المكسورة والمضمومة عند دخول همزة الاستفهام عليها.

همزة الوصل في النداء :

أوضح ابن جني أنَّ همزة الوصل تثبت في النداء إذ قال: " وقالوا في النداء: يالله، اغفر لي، فأثبتوها، لأنَّ الألف واللام –هناك– بَدل من همزة (إلاه)" (ابن جني، ١٩٨٢، ص ٣٥٢) ووافقه الكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز (الكوفيّ، ٢٠٠٢،ص٦٦٣)

(الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص ٧٩٦) (ابن الخباز،٢٠٠٢،ص٥٧٧) ويعلل الكوفيّ سبب ثبوت همزة الوصل في النداء في قوله: "وأمَّا ثبوتها في النداء؛ فلأن الألف واللام صارتا كأنَّهما من نفس الكلمة " (الكوفيّ، ٢٠٠٢، ص٦٦٣) فقد وافق ابن جني في ثبوت الهمزة، فيما ذهب الأصفهانيّ إلى ما ذهب إليه ابن جني في أنَّ الهمزة ثبتت لأنَّ الألف واللام بدلا من همزة (إله) (الأصفهانيّ،١٩٩٠، ص ٧٩٦) وكذلك يذهب ابن الخباز إلى ما ذهب إليه ابن جني من أنَّها خلفٌ عن همزة (إله)، إذ قال : " وغرضه من ذلك أن يجعل لإبدالها مساغاً، لأنَّها أشبهت همزة القطع بالثبوت" (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص ٥٧٨)، ولم يبعد تعليل ابن جني وهؤلاء الشّراح عن تعليل سيبويه والمبرد لثبوت الهمزة (سيبويه، ١٩٨٨، ص١٩٥/٢) (المبرد، ١٩٩٤، ص٢٤٠/٤) إذ قال سيبويه" قالوا: يا الله اغفِر لنا وذلك من قبل أنَّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكُر في كلامهم فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف،... وكأنَّ الاسم والله أعلم إلهٌ، فلّا أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها، فهذا أيضاً مما يقويه أنْ يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف" (سيبويه،١٩٨٨،ص٢/ ١٩٥) ، فيما لم يتطرق الثمانينيّ وابن بَرهان والواسطيّ إلى ثبوت همزة الوصل في النداء .

حركة همزة الوصل والقطع:

أوضح ابن جني حركات همزة القطع والوصل إذ قال: " وهمزة الوصل – أبداً – مكسورة، نحو: اضرب، اذهب، استخرج، ابن، امرئ، إلَّا أنْ ينضمَّ ثالثها ضمَّاً لازماً، فتضمُّ هي فتقول: ادخُل، اخرُج، انطلُق بزيدٍ، اشتُري له ثوبٌ، وقالوا: أغزي يا إمرأةُ، فضمّوا، لأنَّ الأصل: أُغزُوي، وتقول: ارمُوا، فتكسرَ ؛لأنَّ الأصلَ: ارمِيُوا (ابن جني،١٩٨٢، ص٣٥٢-٣٥٣) ووافقه الثمانينيّ وابن بَرهان والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص٢/ ٩٧٨) (العكبريّ،١٩٨٤، ص٦٨٢،٦٨٥/٢) (الواسطيّ، ٢٠٠٠، ص٢٦٢) (الكوفيّ،٢٠٠٢، ص٦٦٣-٦٦٤) (الأصفهانيّ، ١٩٩٠، ص٧٩٦) (ابن الخباز، ٢٠٠٢، ص٥٧٨)، وقد جاء رأي ابن جني والشرَّاح موافقاً لما ذهب إليه المتقدمون (الخليل، ١٩٩٥، ص ٢٤٥- ٢٤٦) (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١٥٠/٤) (المبرد، ١٩٩٤، ص٨١/١) وأوضح الثمانينيّ أنَّ همزة الوصل تكون مكسورة، ومضمومة، ومفتوحة، والكسر هو الأصل، فإنْ انضمَّ ثالث الكلمة ضماً لازماً ضموا همزة الوصل إتباعاً للثالث ولم يحفلوا بالحاجز بينهما، لأنَّه كالساكن والساكن كالميت، وأنَّ الحرف يقوى بحركته (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص٩٧٨/٢) كما وافقه ابن برهان في واحد من الآراء التي ذكرها، إذ ذكر رأيين، خالف ابن جني في أحدهما، إذ قال: " وإنَّما جاءوا بها ساكنة في الحكم لئلا تخرج عن منهج نظائرها من الزيادات" (العكبريّ، ١٩٨٤،ص٦٨٢/٢) ووافقه في رأيه الآخر إذ قال: " وقال غيره: بل

زادوها متحركة لأنَّ الغرض بزيادتها هو الغرض بحركتها، وإنمَّا ضموها في (أُقْتُل) لأنَّ الساكن بينها وبين العين غير حاجزٍ حصين" (العكبريّ،١٩٨٤، ص٢/ ٦٨٢) وهو برأيه هذا وافق ابن جني والثمانينيّ فيما ذهبا إليه، كما وافق رأيه الأول الرأي الذي نقله الثمانيني في قوله: " وقال قوم: الحركة زائدة ولا يقطع عليها إلَّا بدليل، فكأنَّهم اجتلبوها ساكنة، فلمَّا اجتمعت مع الساكن الذي بعدها حركت لالتقاء الساكنين" (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٢/٩٦٩) أمَّا الواسطيّ فقد أوضح أنَّ ألف الوصل حركت بالضم والفتح والكسر، وأنَّ الكسر هو الأصل من وجهين: أحدهما: أنَّه الأصل في الحركة لالتقاء الساكنين، والثاني أنّهم زادوها في الأفعال فأرادوا أن يحركوها بحركة لا تكون للفعل إعراباً وهي الكسر، ثمَّ حملوا الأسماء على الأفعال، ثمَّ ذكر اختلافهم في أنَّها زيدت ساكنة أو متحركة، فذكر رأي أبي علي الفارسيّ الذي رأى أنَّها زيدت متحركة ، وذكر رأياً آخر، هو أنَّها زيدت ساكنة، لأنّ الحركة لا تقع عليها إلَّا بدليل، وليس ثمَّة دليل على حركتها، وأنَّها حركت لالتقاء الساكنين (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص ٢٦٢)، وكذلك ذهب الكوفيّ إلى ذكر رأيين في المسألة، فخالف في أحدهما ابن جني ووافقه في الثاني، إذ ذكر أنَّ همزة الوصل ساكنة؛ لأنَّ أصل كلِّ حرفٍ أنْ يكون ساكناً، وذهب في رأيه الثاني الذي وافق فيه ابن جني إلى القول: " وقال قوم : هي في الأصل متحركة، وحركتها معتبرة في الحرف الثالث من الفعل نحو (اِضرِب) كسرت الهمزة؛ لأنَّك تقول في المستقبل (يَضرِب) بكسر الراء، و(أُقتُل) لأنَّك تقول (يَقْتُل)بضم التاء" (الكوفيّ،٢٠٠٢، ص ٦٥٣) وأوضح الأصفهانيّ أنَّ همزة الوصل أبداً مكسورة إلَّا أن ينضم الثالث ضمَّا لازماً فتضم هي ويكون للإتباع، كما وافق ابن جني في (أُغزي ياجارية)؛ لأنَّ الأصل (أُغزوي) إذ ضمت الكسرة إتباعاً لحركة الزاي في الأصل (الأصفهانيّ، ١٩٩٠، ص٧٩٦)، وذهب ابن الخباز إلى أنَّه لا بدَّ من حركة همزة الوصل، لأنَّها جيء بها وصلة للنطق بالساكن، فلو كانت ساكنة، احتاجت إلى وصلة، فوافق في رأيه ما ذكره ابن جني إلَّا أنَّه ذهب إلى أنَّها في الأصل ساكنة، وما بعدها ساكن، فكسرت لالتقاء الساكنين، وأنَّ همزة الوصل تُضم في موضعين: أحدهما: الأحد عشر بناءً إذا بنيت للمبني للمفعول به، ضمَّت همزتها اتباعاً للثالث؛ لأنَّه يُضم ضمَّا لازماً، تقول: (انْطُلِق بزَيدِ)، والثاني: الفعل المضارع إذا انضم ثالثه، نحو: (يَقتُل) تقول في الأمر منه: (أُقْتُل)، وذكر أنَّها لا تكسر في موضعين؛ لئلا يخرج من الكسر إلى الضم ومثل لها بـ(اغزي) وذكر أن الأصل (اغزوي) و(ارموا)؛ لأنَّ الأصل (أرميوا) موافقاً في ما ذهب إليه رأي ابن جني في هذه المسألة(ابن الخباز،٢٠٠٢،ص ٥٧٩) التي وافق فيها القدماء وعليه المتأخرون (السيرافيّ، ٢٠٠٨، ص٥/٣٦٨) (ابن يعيش، ٢٠٠١، ص٥/٣٦٨) (ابن الناظم،٢٠٠٠، ص٥٩٣) (المراديّ، ٢٠٠٨، ص٣/٥٥٦).

أمَّا في همزة الوصل فقد أوضح الثمانينيّ أنّ الماضي إذا كان على(فَعِل) مكسور العين أو كان في أوَّله ألف وصل، فإنَّ من العرب مَن يكسر حرف المضارعة إذا كان همزة ، أو تاء، أو نون نحو(أنا إعلم، ونِحن نعلم ، وإنت تعلم) ولا يقولون (يِعلم) بكسر الياء استثقالاً للكسرة في الياء، ويعلل أنَّهم أرادوا أنْ يدلوا أنَّ الماضي كُسِر أمَّا في عينه أو فائه أو حرف المضارعة، وأنَّه لا يجوز أنْ تضع الكسرة في حرف الإعراب؛ لأنَّها تكون بناءً فيه، ولو جعلوها فيه لبطل الإعراب؛ للزومه طريقة واحدة ولا يجوز أن تكون الكسرة في عينه لأنّ باختلاف حركات العين يفرق بين الأبنية ولو لزمت العين حركة واحدة؛ لبطل الفرق بين الأبنية، ولا يجوز أن تكون في الفاء لأنّها ساكنة ولو حركت لتوالت أربعة أحرف متحركات وهو غير موجود في أبنيتهم (الثمانينيّ، ص٢/٩٧١ –٩٧٣) وذكر الثمانينيّ أنَّ (فاء) (فعل) إذا كانت واواً نحو: وجل ووحل فمِن العرب مَن يكسر الياء من حروف المضارعة فيقول: (أنا إيجل) وأوضح أنّهم تحملوا الكسرة في الياء لتنقلب الواو على القياس؛ لأنَّها إذا انكسرت وقبلها كسرة انقلبت على قياس فقالو: (هو ييجل، وأنا إيجل)، كما ذكر أنَّ من العرب مَن يكسر جميع حروف المضارعة، ثم بين سبب اختيار الضمة لحروف المضارعة، هو: أنَّهم خصوا الثلاثي بالفتحة ، فلم يبقَ إلّا الضمة والكسرة، ولو أنهم اختاروا الكسر لالتبست مع لغة مَن كسر في الثلاثي حرف المضارعة، فقال: (أنت تِعلم)، فلم تبقَ إلَّا الضمة فخصوا بها ذوات الأربع، وأوضح أنَّ بعض أهل اللغة ذكروا أن قوماً من العرب يضمون حروف المضارعة فيما زاد على أربعة، وكان رأيه فيها أنَّها ليست لغة فصيحة، وأنَّ الجيد أن تفتح حرف المضارعة، وعلَّل ذلك بأمرين: أحدهما: خفة الفتحة، والثاني: حملاً على الثلاثي؛ لأنَّ الأصل في الخماسي والسداسي الثلاثي وأنهم يزيدون في أبنيته، ثم اعترض على ما قيل أنَّه قد نقل من ذوات الرباعي إلى الخماسي والسداسي، نحو: (احرنجم) أصله: (حرنجم) و اطمأن وأصله: (طمأن)، واقشعر، بجوابين: الأول: أنَّ النقل من الثلاثي أكثر من الرباعي فحملوه على الأكثر، والثاني: أنَّ الضم يجمع عليه كثرة الحروف وثقل الحركة، والفتح أخف الحركات، أوضح أنَّ ما كان من الماضي على أربعة أحرف وجب ضم حرف المضارعة من مستقبله، وأنَّ كلَّ همزة تدخله فهي همزة قطع من الماضي، والأمر، والمصدر، وحرف المضارعة، ثم ذكر أن الماضي إذا زاد على أربعة أحرف وفي أوله همزة فهي همزة وصل وتثبت في الماضي، نحو: (انْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ، واحْرَنْجَمَ) والأمر، نحو: (انْطَلِقْ، واسْتَخْرِجْ ، واحْرَنْجِمْ) والمصدر، نحو: (انْطِلاقاً، واسْتِخْرَاجاً) (الثمانينيّ،٢٠١٠، ص ٢/٩٧٤–٩٧٥).

وأوضح ابن جني أنّ همزة (أيمُن) موصولة بدليل سقوطها في القسم واستشهد بقول الشاعر (البيت منسوب لنصيب بن رباح، ابن منظور،١٤١٤هـ،ص١٣/٤٦٢)

فقال فريق القوم لمَّا نشَدتُهم نَعَم ، وفريقٌ : لَيْمُنُ الله ما ندري

وأشار إلى تحريك هذه الهمزة بالفتح في الإبتداء إذ قال: " فإذا ابتدأت، قلت أيْمُنُ اللهِ، بالفتح" (ابن جني، ١٩٨٢،ص٣٥٤)، ووافقه الثمانينيّ وابن بَرهان والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز (الثمانينيّ، ٢٠١٠، ص٢/٩٧٠) (العكبريّ، ١٩٨٤، ص٢/٦٨٨) (الواسطيّ، ٢٠٠٠، ص٢٦٢-٢٦٣) (الأصفهانيّ، ١٩٩٠، ص٧٩٤) (الكوفيّ، ٢٠٠٢، ص٦٦٤-٦٦٥) (ابن الخباز،٢٠٠٢، ص٥٧٩)، وأوضح ابن بَرهان والواسطيّ والكوفيّ أنَّ أيمن فيها لغتان أيمن وأيم، و فتحت همزتهما لأنَّهما لم يستعملا في غير القسم فشبّها بلام التعريف الذي هو حرف لاينصرف ففتحت همزتهما كما فتحت همزة اللام (العكبريّ،١٩٨٤،ص٢/٦٨٨) (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص٢٦٢-٢٦٣) (الكوفيّ، ٢٠٠٢، ص٦٦٤-٦٦٥)، قال المبرد:" وكذلك ألف أيمن التي تدخل للقسم مفتوحة لأنّه اسم غير متمكن وليس بواقع إلّا في القسم فخُولف به فتقول: أيمن الله لأفعلَنَّ" (المبرد،١٩٩٤، ص٢/٩٠)، وبيّن الواسطيّ أنَّ (ايْمُن) كُسرتْ ألفها عند بعض العرب والأكثر فتحها (الواسطيّ،٢٠٠٠، ص٢٦٠)، وقد أشار سيبويه إلى هذا في قوله:" وقال يونس قال بعضهم: إيم الله فكسر، ثم قال ليم الله ، فجعلها كألف ابن" (سيبويه،١٩٨٨،ص٤/١٤٨)، وقد أبطل الواسطيّ الرأي الكوفي الذي رأى أن همزة (أيمن) همزة قطع وأنَّ (أيمُن) جمع (يمين) فردَّ عليهم بقوله : " وهذا الوزن أعني أفْعُلا لم يجمع عليه إلَّا شيئان : ما كان على (فَعْل) من المذكر نحو: فَلْس وكَلْب ، وما كان من المؤنث نحو: (دَار ونَار ويدٍ) فهذا يُبطل ما قال الكوفيون مِن أنَّها جمع يمين"(الواسطيّ،٢٠٠٠، ص٢٦١)، وهو رأي موافق لِما ذهب إليه المتقدمون وعليه المتأخرون (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٤/١٥٠) (المبرد، ١٩٩٤، ص٢/٣٣٠) (الفارسيّ،١٩٨١، ص٢٦٥) (ابن مالك،١٩٩٠، ص٣/٢٠١) (الأندلسيّ، ١٩٩٨، ص٤/٧٥٦) قال سيبويه:" مِن ألفات الوصل الألف التي في أيم وأيمن،... والدليل على أنَّها موصولة قولهم: ليمن الله، وليم الله " (سيبويه، ١٩٨٨، ص٤/١٤٨).

النتائج:

اعتمد ابن جني وشراح كتابه على أسس لغوية متنوعة للتفريق بين الهمزتين منها:

الأسس الصوتية:

١. أنَّ همزة القطع تثبت وتلفظ في جميع أحوالها في حين لا تلفظ همزة الوصل إلا في الابتداء.

٢. حذفت الهاء في (است) التي أصلها (سته) كما حذفت الواو في (ابن واسم) لِما بين الهاء المحذوف وبين حروف المدّ واللين من شبه لأنَّها من مخرج واحد فجيء بهمزة الوصل عوضًا عن الحرف المحذوف وتوصلًا به إلى النطق بالساكن.

٣. جعل المدة فارقة بين الوصل والقطع في دخول همزة الاستفهام المفتوحة على همزة الوصل المفتوحة، نحو: (الرجل منطلق)، و(آلرجل منطلق).

الأسس الصرفية:

١. لا تكون همزة الوصل إلا زائدة في حين تأتي همزة القطع أصل ومزيدة وبدلا.

٢. يكون الاسم مع همزة القطع على حرفين في حين يكون مع همزة الوصل على أكثر من حرفين.

٣. تقع همزة القطع فيما كان على وزن أفْعَل نحو: أحْسَن وأجْمَل وما كان على وزن أفْعال من جموع التكسير نحو: أجْمال.

٤. تدخل همزة القطع في الأسماء الأعجمية، نحو: إبراهيم وإسماعيل وثبوتها في التصغير نحو: أحمد أُحَيْمد.

٥. دخلت همزة الوصل على الأسماء المصادر؛ لأنّها لا تثبت على حال واحدة، إذ يتطرق عليها الترخيم والتكسير والتحقير والنسب، وأنّ لها قوة الفعل فتكون خبراً ومشتقة ومتصرفة، وتحذف لامها ويسكن أولها ويعوض بهمزة الوصل عن المحذوف.

٦. الأسماء المصادر وغير المصادر تكون همزتها في حالة التثنية همزة وصل نحو: امرأتَيْن، انطلاقَيْن ، أمّا ما جُمع منها جمع تكسير فهمزته همزة قطع نحو: أبناء وأستاه، وما جُمع منها بالألف والتاء فهمزته همزة وصل، نحو: انطلاقات واستخراجات.

٧. تدخل همزة الوصل على الأسماء غير المصادر على غير قياس، وانّما دخلت عليها لِما دخلها من الإعلال كالحذف والتسكين فمنها ما حذف لامه وسكن أوله، فلم يمكن الابتداء به فجاءوا بهمزة الوصل ليتمكنوا من النطق بالساكن، نحو: اسم وأصله سمو، ومنها ما لم يحذف لامه فلزم ذلك تسكين أوله فسكنتْ؛ لأنّ الهمزة في أواخرها كانت تخفف فشبهت بحرف معتل لما لحقها من التخفيف نحو: أستْ فأصله ستة.

٨. إذا كانت همزة الوصل مضمومة في الفعل الثلاثي الذي أوله همزة يُقلب الحرف الثاني منه واوا في الأمر، نحو: أُملَ يأملُ أُوملْ، وإذا كانت الهمزة مكسورة تقلب همزته ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها نحو: إيأسْ.

٩. تقع همزة الوصل في الأمر المأخوذ من الثلاثي شرط ألّا يكون مدغم أو معتل، وأنْ يكون مستقبله ساكن الثاني نحو: ذهَبَ، ضرَبَ، يذْهبُ، يضْربُ، اذْهَبْ، اضْرِبْ، فجاءوا بهمزة الوصل ليتمكنوا من النطق بالساكن، وحرّكتْ لالتقاء ساكنين.

١٠. علَّة دخول همزة الوصل في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية أنّهم زادوا نونا في (انفعلت)، وكرهوا تحريكها لئلا تجتمع أربع متحركات فزادوها ساكنة وحملهم سكونها على إدخال همزة الوصل وحركوها لاجتماع الساكنين.

١١. دخلت همزة الوصل على الماضي الذي تجاوزت عدته أربعة أحرف؛ لأنّ بنيته طويلة وأوائلها متحركات، فاستثقلوا طول البناء وكثرة الحركات فاسكنوا الأول وجاءوا بهمزة الوصل.

١٢. حذفت همزة القطع في المضارع المضموم حرف مضارعه ليكون على وزن(يُدحرج) نحو: أكرم يُكرم والأصل يُؤكرم فاستثقلوا الهمزتين في فعل المتكلم (أُؤكرم) فأسقطوا الهمزة وحملهم ذلك على إسقاطها في جميع المضارع لئلا تختلف أبنية الفعل في التصريف .

ج. الأسس النحوية التي من أبرزها:

١. دخول همزة القطع والوصل في المصادر محمول على وجودها في أفعالها فلو كان في الفعل همزة وصل فهي في المصدر همزة وصل نحو: استخرج استخراجا، ولوكان في الفعل همزة قطع فهي في المصدر همزة قطع أيضا نحو: أُنْفِقُ انفاقا.

٢. يُستَدلُّ على همزة الوصل في المصدر بالرجوع إلى ماضيه فيما إذا كان متجاوزًا لأربعة أحرف مبدوءًا بهمزة كاستخراج واحمرار..

٣. تقع همزة الوصل في الماضي المتجاوز لأربعة أحرف نحو: استغفر واستخرج، وفي الأمر من الثلاثي نحو: اضْربْ، اقْتلْ، وفي المصدر، نحو: انطلق انطلاقا، ولا تقع في المضارع البتة.

٤. تقع همزة القطع فيما كان على أربعة أحرف من الماضي وضُمَّ حرف المضارعة في مستقبله وكذلك في الأمر منه والمصدر .

٥. الاستدلال بالحركات الإعرابية على ثبوت همزة الوصل مع همزة الاستفهام أو حذفها، إذ تسقط همزة الوصل إذا كانت مكسورة أو مضمومة فيما تثبت إذا كانت مفتوحة.

٦. الاستدلال بالفتحة والكسرة في التفريق بين همزة الوصل وهمزة القطع، إذ أنَّ همزة الوصل تكون مكسورة في المصادر إلا إذا كان الحرف الثالث مضمومًا، في حين تكون الأفعال التي أولها همزة قطع مفتوحة وفي المصدر مكسورة، كما يمكن التفريق بين الجمع والمصدر، في أنّها مفتوحة في الجمع ومكسورة في المصدر مثل (أدبار السجود) وقد قُرِأتْ مفتوحة للدلالة على الجمع، وقُرِأتْ مكسورة للدلالة على المصدر.

٧. رأى ابن بَرهان أنّ وجود الفتحة على همزة الوصل الداخلة على لام التعريف هو إشعار بشذوذ همزة الوصل في دخولها على لام التعريف لأنَّه حرف معنى.

٨. الاستدلال على وجود همزة الوصل في كلّ أمر انفتح فيه حرف المضارعة وسُكِن ما بعده نحو: اضْربْ لأنّه من ضربَ يَضْرب، أمّا إنْ كان أول المضارع مضموما وثانيه ساكن كانت الهمزة في الأمر همزة قطع نحو: يُحسن أحْسِنْ، وإنْ كان أول المضارع وثانيه متحركا لم يحتج إلى همزة في الأمر نحو: يَعِد عِدْ.

د. الأسس الدلالية:

١. عرّف ابن جني ومَن جاء بعده من الشراح بهمزة القطع والوصل ، وعلل لتسمية القطع والوصل بأنّ القطع هو الفصل بين ما قبل الهمزة وما بعدها، والوصل هو بالضدّ منه.

في حال دخول همزة الاستفهام المفتوحة على همزة الوصل المفتوحة وإبدال همزة الوصل مدة يعطي الوصل معنى الخبر فيما يعطي القطع معنى الاستفهام نحو قوله تعالى: **أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ** (الصافات:١٥٣)، إذ تقرأ بالوصل والقطع فمَن وصل أراد الخبر ومَن قطع أراد الاستفهام.

الاتفاق والاختلاف:

١. وافق رأي الشّراح رأي ابن جني في أنّ همزة الوصل تقع في مواضع قليلة قياسا بمواضع كثيرة تقع فيها همزة القطع.
٢. وافق الشراح ابن جني في أنَّ الهمزة الداخلة على لام التعريف هي همزة وصل فيما رأى ابن بَرهان أنّها شاذة لدخولها على حرف معنى، ولم يشر ابن جني وبقية الشراح إلى شذوذها.
٣. وافق الاصفهانيّ وابن الخباز رأي ابن جني في ثبوت همزة الوصل في النداء في قولهم: (يا الله) بعلة أنَّ الألف واللام بدل من همزة (إله) فيما وافقهم الكوفيّ في ثبوت الهمزة وزاد علة أخرى إذ رأى أنَّ الألف واللام صارتا كأنهما من نفس الكلمة.
٤. رأى ابن بَرهان أنَّ أصل همزة الوصل أن تكون في الأفعال، وتحمل الاسماء على الأفعال كما تحمّل في المصادر على أفعالها، فيما اجتمع رأي الشراح مع ابن جني في أنّ همزة الوصل تقع في الأسماء والأفعال والحروف.
٥. ذهب ابن الخباز إلى أنّ أبنية الأفعال التي تقع همزة الوصل في مصادرها أحد عشر بناءً مخالفًا للكوفيّ الذي رأى أنَّها تسعة أبنية.
٦. علل الكوفيّ لحذف همزة (خُذ، كُل، مُر) بأنّ حركة الحرف الأول من هذه الأفعال أغنت عن وجود الهمزة مخالفا لابن جني وبقية الشراح الذين عللوا أنّها حذفت للتخفيف.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك(١٤٢٠ه-٢٠٠٠م). البديع في علم العربية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- ابن الجزولي، عيسى بن عبد العزيز (د.ت). المقدمة الجزولية في النحو، القاهرة: مطبعة أم القرى، دار الغد العربي.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين(١٤٢٣ه-٢٠٠٢م). توجيه اللمع، القاهرة: دار السلام.
- ابن السَّراج، أبو بكر محمد بن السري (د. ت). الأصول في النحو، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن(١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م). اللمحة في شرح الملحة، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

- ابن الناظم، بدر الدين محمد(١٤٢٠ه-٢٠٠٠م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الورّاق، محمد بن عبدالله (١٤٢٠ه-١٩٩٩م). علل النحو، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٤٠٢ه -١٩٨٢م). اللمع في العربية، بغداد: مطبعة العاني.
- ابن مالك، جمال الدين (د ت). شرح الكافية الشافية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين(١٤١٤ه). لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (١٤٢٢ ه- ٢٠٠١م). شرح المفصل، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
- أبو مسحل، عبد الوهاب بن حريش (١٣٨٠ه- ١٩٦٠م). نوادر ابن الأعرابي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- الأصفهانيّ، علي بن الحسين الباقولي(١٤١١ه-١٩٩٠م). شرح اللمع، الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
- الأندلسيّ، أبو حيان محمد بن يوسف (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف بن هشام (١٤٠٦ ه-١٩٨٦م). تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- الباهلي، أحمد بن حاتم (١٤٠٢ه-١٩٨٢م). ديوان ذي الرمّة، جدة: مؤسسة الإيمان.
- الثمانينيّ، عمر بن ثابت النحوي(٢٠١٠م). شرح اللمع لابن جني، القاهرة: دار الحرم للتراث.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م). شرح شافية ابن الحاجب، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الرقيات، عبيد الله بن قيس(٢٠١٦م)، ديوان بن قيس الرقيات، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان(٢٠٠٨م). شرح كتاب سيبويه، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين(دت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصر: المكتبة التوفيق
- الشاطبيّ، إبراهيم بن موسى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- العكبريّ، ابن برهان عبد الواحد بن علي الأسدي(١٤٠٥ه-١٩٨٤م). شرح اللمع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، قسم التراث العربي، السلسلة التراثية.
- العكبريّ، عبدالله بن الحسين بن عبد الله البغدادي،١٤١٦ه-١٩٩٥م. اللباب في علل البناء والإعراب، دمشق: دار الفكر.
- الفارسيّ، الحسن بن أحمد (١٤٠١هـ - ١٩٨١م). التكملة، الرياض: كلية الآداب، جامعة الرياض.
- الفراهيديّ، الخليل بن احمد(١٤١٦ه،١٩٩٥م). الجمل في النحو.
- الكوفيّ، الشريف عمر بن إبراهيم(١٤٢٣ه-٢٠٠٢م). البيان في شرح اللمع لابن جني، عمَّان: دار عمار.
- المبرد، محمد بن يزيد(١٤١٥ه-١٩٩٤م). المقتضب، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، قليوب.
- المراديّ، بدر الدين حسن بن قاسم(١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م) . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، القاهرة: دار الفكر العربي.
- الهرويّ، علي بن محمد (١٩٨١م). الأزهية في علم الحروف، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- الواسطيّ، القاسم بن محمد(١٤٢٠ه-٢٠٠٠م) . شرح اللمع في النحو، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م). الكتاب، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- شُرّاب، محمد بن محمد حسن(١٤٢٧ه-٢٠٠٧م). شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد(١٤٢٨هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.